١٠-٨ ولا بد من التنويه بان مساحات الاراضي المخصصة لزراعة القمح والشعير فقد اقترح منذ بداية التحليلات بعدم زيادتها، بل ان الامر الاكثر الحاحا هو رفع الكفاءة الانتاجية من تلك المساحات عن طريق نقل التكنولوجيا التي تم التوصل اليها في البلدان المجاورة من حيث طرق زراعتها ومواعيدها، ومن حيث الاصناف الاكثر ملاءمة للبيئة المحلية.

١٠-٩ ولعل من المهم الادراك بان المزارع هو "منتج" من حيث التخصص المهني، واذا ما اريد له ان يبرع في انتاجه فلا بد من ان تصل اليه حصيلة الخبرات الفنية والعلمية الحديثة، وان تتوفر له الموارد المطلوبة والاسواق المرغوبة، وباسعار تكفل له مردودا موازيا لجهده وعرقه. وهذه الوظائف (الخدمات) الهامة لا يجوز ان يقوم بها بنفسه، فيتعطل عمله في الانتاج، ولا يعقل ان يبقى متلقيا للاسعار دونما ان يكون له تأثير عليها.

ولما كان النظام الاقتصادي الزراعي - كغيره - يعتمد على اقتصاديات السوق، فان المزارع لا يمكنه - منفردا - ان يقوم بالمنافسة في الاسواق. وتنبع حقيقة امتلاكه لقوة التأثير على اقتصاديات السوق من مساهمته في عملية البناء الديمقراطي لتعاونيات الانتاج وبالتالي اتحادات ومجالس التسويق. التي تقوم بتمثيله تمثيلا ديمقراطيا، وتؤثر بشكل ايجابي في تحقيق نوع من التوازن في الخلل الحاصل حاليا في اقتصاديات السوق.

١٠-١٠ واخيرا، فلا بد من التأكيد على ان احدا لا يمكنه الادعاء باحتكار المعرفة، والاحاطة بكل القضايا المتعلقة بعمليات التطوير والاستصلاح الزراعي. وما تم تقديمه في هذه الورقة ما هو الا محاولة فردية، قد تساعد في استكشاف الاسس والخطوط العامةالتي قد تشكل مدخلا لدراسات متعددة، تمهيدا لبذل الجهورد الجماعية في وضع الخطط التطويرية الزراعية وبرامج استصلاح الاراضي وتطوير مياه الري. وبغدها، فقط يمكن ترسيخ مفهوم "العودة الى الارض" من شعار مرفوع ال عمل جاد تلتقي عنده كل الجهود المخلصة.